الإمام الترمذي وكتابه الجامع (سنن الترمذي): منهجه وأسلوبه العلمي

Imam al-Tirmidhi and His Al-Jāmi (Sunan al-Tirmidhi): His Methodology and Scholarly Style in Hadith Compilation

Dr Hafiz Ghulam Anwar Panhwar Al- Azhari
Assistant Professor, Institute of Islamic Studies,
Shah Abdul Latif University Khairpur Sindh Pakistan
Email: anwar.panhwar@salu.edu.pk
Dr Majid Nawaz Malik
Assistant Professor, PMAS Arid Agriculture University, Rawalpindi
Email: drmajidnawazmalik@gmail.com

Abstract
This study presents a scholarly overview of the life, academic contributions, and methodological approach of Imam Abu ‘Isa Muhammad ibn ‘Isa al-Tirmidhi (d. 279 AH), one of the most distinguished hadith scholars of the third century Hijrah. Born in Tirmidh (present-day Uzbekistan) around 209 AH, Imam al-Tirmidhi emerged as a leading authority in hadith transmission, criticism, and classification during a formative period in Islamic intellectual history. Imam al-Tirmidhi undertook extensive scholarly travels across Khurasan, Iraq, and the Hijaz, where he studied under prominent traditionists, including Ishaq ibn Rahawayh and other leading authorities of his time. His academic training reflects the dynamic and systematic development of hadith sciences during the classical period. His most significant contribution is Al-Jami, (commonly known as Sunan al-Tirmidhi), which occupies a central position among the six canonical hadith collections (al-Kutub al-Sittah). A distinctive feature of this work is its integrated methodological approach, combining hadith narration with critical evaluation, classification (sahih, hasan, da‘if, and gharib), discussion of narrators, analysis of legal opinions, and comparative jurisprudential insights. Imam al-Tirmidhi methodology reflects a unique synthesis of hadith transmission (riwayah) and analytical reasoning (dirayah), making his work a valuable source not only for hadith authentication but also for understanding early juristic diversity. His contributions significantly influenced subsequent developments in hadith criticism and Islamic jurisprudence. In conclusion, Imam al-Tirmidhi scholarly legacy

represents a major advancement in the codification and analytical study of hadith literature, establishing Al-Jami' as both a hadith compilation and a jurisprudential reference work of enduring significance.

Keywords: Imam al-Tirmidhi; Sunan al-Tirmidhi; Hadith classification; Hadith criticism; Kutub al-Sittah; Islamic jurisprudence; Riwayah and Dirayah

إسمه :

هو محمد بن عيسى بن سورة[1]بن موسى بن الضحاك [2] البوغي [3].

نسبه :

السلمى هكذا نسبه فى أكثر الروايات وهو الذى اعتمده الأئمة العلماء والسلمى بضم السين المهملة وفتح اللام نسبة إلى بنى سليم قبيلة من قيس عيلان . [4]

كنيته :

أبو عيسى ، اشتهر بهذه الكنية وعبر بها عن نفسه فى الجامع له . [5]

لقبه ونسبته :

اشتهر الإمام محمد بن عيسى بين الخاص والعام بالترمذى نسبة إلى ترمذ ، مدينته التى نشأ فيها وهى تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون شمالى إيران وهى بفتح التاء وكسر الميم — كما هو لسان أهلها — على ما ذكر السمعانى — هذه النسبة إلى مدينة قديمة مشهورة من أمهات المدن راكبة على طرف نهر بلخ [6] الذى يقال له جيحون [7]من جانبه الشرقي خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والمشايخ والفضلاء والناس يختلفون فى كيفية هذه النسبة بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق وبعضهم يقولون بضمها وبعضهم يقولون بكسرها وهوالمتداول على لسان أهل تلك البلدة . [8]

وهي الآن تعرف ب أوزبكستان كما فى أطلس الحديث النبوي د: شوقي أبو خليل ص: 14 تقع على خط عرض 37 شمالا تقريبا وخط طول 67 شرق جرينتش دخلت الإسلام عام 70هـ عندما فتحها موسى بن عبد الله بن خازم السلمي[9].

مولده :

ذكر الصفدى فى نكت الهميان مولده وكذا ذكر الذهبى فى تاريخ الإسلام مولد الإمام محمد بن عيسى الترمذى فقال الذهبى وَلد سنة بضع[10]ومائتين (209هـ)

وهو ما قاله الصفدى أيضاً . [11]ليس هناك رواية عن أحد العلماء الكرام تحدد لنا مولده إلا ما قال الذهبي في ميزان الاعتدال 289/6 مات 279 وكان من أبناء السبعين فيكون مولده سنة مائتين وتسع 209 من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال ملا علي قاري في شرح الشمائل 7/1 بعد أن ذكر وفاته 279هـ قال: وله سبعون سنة.

نشأته وطلبه للعلم ورحلاته :

نشأ الإمام محمد بن عيسى الترمذى وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة فى علوم الحديث وهى النهضة التى نرى أن الذى أثارها أو كانت له اليد الطولى فى إحيائها وبعثها هو الإمام محمد بن إدريس الشافعى المطلبى ناصر الحديث إذ علم الناس عامة وأهل العراق ثم مصر خاصة معنى الاحتجاج بالسنة ومعنى العمل بها مع القرآن وحدد أصول ذلك وحررها وأقام الحجة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وأفحمهم وعن ذلك نرى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا فى الطبقة التالية لعصر الشافعى مباشرة وإن لم يدركوه رؤية وسماعاً [12] لتقدم موته ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصريه ومناظريه وكبار تلاميذه .

فى مطلع القرن الثالث للهجرة وهو عصر السنة الذهبى ولد الإمام أبو عيسى الترمذى ونشأ فى أسرة رقيقة الحال بترمذ ولم يحدثنا المؤرخون عن نشأته ولا كيف بدأ تعليمه كما أنهم اختلفوا فى بعض مسائل من تاريخه . [13]

ويحدثنا الرواة أن الترمذى بعد أن شب عن الطوق طلب العلم من الشيوخ فى بلدته وشيوخ خراسان كإسحاق بن راهويه ت 238هـ نزيل نيسابور ومحمد بن عمرو السواق ت 236هـ وما لبث أن رحل إلى العراق فسمع شيوخ الحديث وحفاظه فى ذلك القطر ثم دخل الحجاز فسمع من العلماء الحجازيين ورحل إلى غير ذلك من البلاد ولكنا نجد الترمذى لم يذهب إلى مصر ولا إلى الشام بل يروى عن علماء هذين القطرين بالواسطة ولم نعثر على سبب ذلك ولعله اضطراب الأحوال والفتن وأغلب الظن أنه لم يدخل بغداد أيضاً إذ لو دخلها لسمع الإمام العظيم أحمد بن حنبل ولكنه لم يثبت له سماع منه ويؤيد ذلك أن الخطيب البغدادى لم يذكره فى كتابه " تاريخ بغداد " .

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه

قال الإمام السمعانى فى الأنساب إنه " إمام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف " وإنه " أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث " . [14]

وقال ابن خلكان " الحافظ المشهور أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف كتاب " الجامع والعلل " تصنيف رجل متقن وبه كان يضرب المثل وهو تلميذ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى " . [15]

وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال " صاحب الجامع ثقة مجمع عليه ولا التفات إلى قول أبى محمد بن حزم فيه فى الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له . [16]

وقال أيضاً فى تاريخ الإسلام "كتابه الجامع يدل على تبحره فى هذا الشأن وفى الفقه واختلاف العلماء ولكنه يترخص فى الصحيح والتحسين ونفسه فى التخريج ضعيف ، قال أبو سعيد الإدريسى كان أبو عيسى يُضرب به المثل فى الحفظ وقال أبو أحمد الحاكم سمعت عمر بن مالك يقول : مات محمد بن إسماعيل البخارى ولم يُخلف بخراسان مثل ابن عيسى فى العلم والحفظ والزهد والورع بكى حتى عمى وبقى على ضرره سنين ، وقال محمد بن طاهر الحافظ وجرى ذكر الترمذى فقال كتابه أنفع من كتاب البخارى ومسلم فإنه لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبى إسماعيل يصل إلى فائدته كل واحد من الناس ، وقال أبو الفتح وذكر عن أبي عيسى قال صنفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم . [17]

وقال الذهبى أيضاً فى تاريخ الإسلام : ما فى جامعه من الثلاثيات سوى حديث واحد وإسناده ضعيف وكأنه من الأصول الستة التى عليها العقد والحل وفى كتابه ما صح إسناده وما صلح وما ضعف ولم يترك وما وهن وسقط وهو قليل يوجد فى المناقب وغيرها وقد قال ما أخرجت فى كتابى هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء قلت : يعنى فى الحلال والحرام أما فى سوى ذلك ففيه نظر وتفصيل وقد أطلق عليه الحاكم بن وكيع " الجامع " وهذا تجوز من الحاكم ، وكذا أطلق عليه أبو بكر الخطيب اسم " الصحيح " وقال السلفى ، الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب ، وهذا محمول منه على ما سكتوا عن توهينه .

وقد قال أبو بكر بن العربى وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع وعذوبة مشرع وفيه أربعة عشر علماً فرائد ، صنف وأسند وصحح وأشهر ، وعدد الطرق وجرح وعدل وأسمى وأكنى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك وبين اختلاف العلماء فى الإسناد فى الأوائل وكل علم منها أصل

فى بابه .[18] وقال أبو يعلى الخليلى فى الإرشاد فى معرفة علماء الحديث ، ثقة متفق عليه له كتاب فى السنن وكلام فى الجرح والتعديل روى عنه ابن محبوب والأجلاء بمرو مشهور بالأمانة والعلم .[19]

تراثه العلمى ووفاته (رحمه الله تعالى)

اشتهر الإمام محمد بن عيسى الترمذى بتصانيفه العديدة فكان المؤرخون يعرفونه بها ويشيدون بجودتها ويستدلون على إمامته بها فقد كانت غزيرة العلم والفائدة أتى فيها بالعلوم الكثيرة متبعاً طريق السهولة والوضوح حتى إن كتبه لتوضح لقارئها العلم وتجعله فى متناول يده ومن تصانيفه الآتى :

1- كتابه العظيم " الجامع " المشتهر باسم " سنن الترمذى " وهو مطبوع.[20]

2- الشمائل النبوية والخصال المصطفوية ، المعروف بشمائل الترمذى وهو مطبوع .[21]

3- كتاب " العلل المفرد " أو " العلل الكبير " وهو مطبوع[22] وهو كتاب فى علل الحديث غير بحوث العلل الصغير التى ذكرها فى آخر كتاب الجامع وينقل فيه عن الإمام البخارى كثيراً.

4- كتاب الزهد (قال ابن حجر ولم يقع لنا) .[23]

5- العلل الصغير: وقد ألحقه الإمام الترمذي فى أخر كتابه (الجامع) بين فيه أسانيده إلى بعض الحفاظ ، كما بين فيه مصدره من العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ كمناظراته مع الإمام البخاري وأبي زرعة، وقد شرح هذا الكتاب الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت (795هـ) رحمه الله تعالى وحققه الأستاذ الدكتور نور الدين عتر وطبعته دار الملاح بدمشق سنة 1398هـ - 1978م بعنوان شرح علل الترمذي ومطبوع أيضا بتحقيق أحمد محمد شاكر – دار إحياء التراث – بيروت .

6- كتاب التاريخ .[24]

7- كتاب أسماء الصحابة .[25]

نسخ الكتاب متوافرة في تركيا فقد أشار الدكتور سزكين إلى وجود اثنتين منها – وهما – نسخة لا له لى، برقم (1/2098) من الورقة (1 – 11/أ) وأرخ تدوينها فى القرن السابع الهجري ، والثانية: نسخة شهيد على (1/2840) من الورقة (10 – 26) مؤرخة فى سنة 776هـ. وطبع: دار الجنان – بيروت سنة 1406هـ - 1986م.

8- كتاب الأسماء والكنى .[26]

9- كتاب فى الآثار الموقوفة أشار إليه الترمذى فى آخر كتاب الجامع .[27]

10- رسالة فى الخلاف والجدل .[28]

11- كتاب فى الجرح والتعديل .[29]

12- كتاب الرباعيات فى الحديث .[30]

أما نسبة كتاب الجرح والتعديل إليه وكتاب الرباعيات فى الحديث إليه فهي وهم . فأما الجرح والتعديل فقد قال الخليلي عن الإمام الترمذي له كتاب فى السنن وكلام فى الجرح والتعديل فليس فى العبارة ما يدل على أنه صنف كتابا فى الجرح والتعديل ويحتمل أن الكلام فى الجرح والتعديل هو ما ورد فى التاريخ، والسنن والعلل الكبير ولكن العبارة تصحفت فى البداية والنهاية لابن كثير 71/11 فصارت "كتاب فى الجرح والتعديل " بدلا من "كلام فى الجرح والتعديل" ولم ينتبه بعض الباحثين المعاصرين لهذا التصحيف، فوقع فى هذا الوهم وأما الرباعيات فى الحديث فليست مصنفا للإمام الترمذي، بل جردها من سنن الترمذي الحافظ يوسف بن شاهين سبط ابن حجر. وقد وصل إلينا من مؤلفات الإمام الترمذي " الجامع " المشتهر باسم سنن الترمذي و" العلل الكبير " وتسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمائل المحمدية وكلها مطبوعة .[31]

وفاته " رحمه الله تعالى " :

كانت وفاة الإمام الترمذى رحمه الله تعالى ليلة الإثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين ، وقد خلف علماً نافعاً وكتباً خالدة باقية نفع علمه المسلمين على مر العصور τ وأجزل مثوبته .[32]

التعريف بجامع الترمذى وكتابه العلل الكبير

تحقيق اسم الكتاب وبيان هل هو " جامع " أو " سنن "

الجامع وهو أشهر وأكثر استعمالاً واشتهر إطلاقه منسوباً إلى مؤلفه فيقال " جامع الترمذى " ووجه تسميته بذلك : أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية وهى الآتية : السير ، والآداب ، والتفسير والعقائد ، والفتن، والأحكام ، والأشراط ، والمناقب ، فسمى الكتاب جامعاً لوجود هذه الأبواب وهذا الاسم " الجامع " أو " جامع الترمذى " يدل على الكتاب بالمطابقة

وذلك للآتى :

أ. لاشتماله على هذه الفنون الثمانية .

ب. إن هذا الكتاب ليس كله صحيح بل فيه الصحيح والضعيف فتطابق حال الكتاب وواقعه فهو إذن أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذى .[33]

وذكر صاحب كشف الظنون فقال الجامع الصحيح – للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى المتوفى سنة 279 تسع وسبعين ومائتين وهو ثالث الكتب الستة فى الحديث نقل عن الترمذى أنه قال صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه فيقال جامع الترمذى ويقال له السنن أيضاً والأول أكثر .[34]

وذكر صاحب الرسالة المستطرفة فقال " وجامع أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى بضم السين خلافاً لمن قال بفتحها نسبة إلى بني سليم قبيلة معروفة نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ المسمى بجيحون الضرير المتوفى بترمذ أو ببوغ وهى قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ منها سنة تسع وقيل سنة خمس وسبعين ومائتين ويسمى بالسنن أيضاً خلافاً لمن ظن أنهما كتابان وبالجامع الكبير .[35]

وذكر الذهبي فى سير أعلام النبلاء ، قلت فى " الجامع " علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها فى الفضائل .[36]

وقال الذهبي فى تاريخ الإسلام – قلت ما فى جامعه من الثلاثيات سوى حديث واحد وإسناده ضعيف وكأنه من الأصول الستة التى عليها العقد والحل وفى كتابه ما صح إسناده وما صلح وما ضعف ولم يترك وما وهى وسقط وهو قليل يوجد فى المناقب وغيرها .[37]

وذكر صاحب هدية العارفين فقال – الترمذى ، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الإمام الحافظ أبو عيسى الضرير البوغى الشهير المتوفى سنة 279 تسع وسبعين ومائتين من مصنفاته الجامع الصحيح فى الحديث أحد الكتب الستة .[38]

وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب – وقال الإدريسى كان الترمذى أحد الأئمة الذى يقتدى بهم فى علم الحديث صنف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ .[39]

وقال ابن العماد فى شذرات الذهب – أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الضرير البوغى[40] الترمذى الحافظ المشهور أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن وبه يضرب المثل .[41]

السنن وهو اسم مشهور للكتاب ويكثر نسبته إلى مؤلفه فيقال سنن الترمذى له من بقية السنن ، ووجه هذه التسمية اشتماله على أحاديث الأحكام مرتبة على ترتيب أبواب الفقه وما كان كذلك يسمى سنناً .[42]

و ذكر صاحب كشف الظنون – سنن الترمذى ويقال لها الجامع الصحيح .[43]

وقال طاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة – وإذا أطلق السنن يراد بها سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجة القزوينى . [44]

الخلاصة أن اسم " الجامع " أو " جامع الترمذى " يدل على الكتاب بالمطابقة وذلك لاشتماله على الفنون الثمانية السابقة وهى السير والآداب والتفسير والعقائد والفتن والأحكام والأشراط والمناقب واسم الجامع أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذى فاستحسن أن يسمى الكتاب ويطبع بعنوان " الجامع " فأما من طبع الكتاب بعنوان الصحة مثل " صحيح الترمذى " أو " الجامع الصحيح " فهذا عمل قد أخطأ صاحبه التوفيق لما فى هذا من التساهل ولما فيه من الظن أن كل أحاديث الكتاب صحيحة أو للاشتباه بالجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى .

طريقة الإمام الترمذى فى تأليف كتابه

أقول الإمام الترمذى معروف بتبحره فى علم الرواية والدراية ولذلك قلما نجد حديثاً إلا وذكر فيه حكمه من حيث السند ثم يذكر رأى الفقهاء فى العمل ومفهوم الحديث وإذا اختلفوا فيه لخص اختلافهم وإذا ضاق المجال فإنه يشير إلى طرق الحديث الأخرى التى يحبذ الرجوع إليها ليرشد الباحث إلى الدراسة المستفيضة وأقول إن الترمذى لا يحسن الحديث إلا إذا جمع طرقه وألم بألفاظه ، فنراه كثيراً يقول بعد الحديث . وفى الباب عن عائشة وأبى هريرة وابن عباس مثلاً وهو فى هذا يريد أن ينير الطريق للباحث ويرجع إلى مصادره حتى يتبين له صحة مذهب الترمذى فى تحسين الحديث .

وإذا علم بصعوبة البحث على طالب العلم يختصر له الطريق ، بأنه وإن كان ضعيف السند فإنه مقبول المتن معمول بمعناه عند الفقهاء . وذلك إما لوجود حديث صحيح يؤيد معناه . أو آية محكمة تنطق بفحواه ، ومن هنا كان تحسين الترمذى لا غبار عليه ولا يستطيع ناقد أن ينقده لأنه واسع الإطلاع قوى الحفظ ، ولو أنه قدر له أن يشرح كتابه (السنن) لرأينا منه كيف أن تحسينه لا يُنازع فيه ، علماً بأنه فى هذا الكتاب مزج بين السرد الحديثى والاستنباط الفقهى

وهذا منتهى علم الدراية التى يجب أن يتحلى بها كل محدث حتى لا ينازع الفقهاء أو يهاجمهم لاعتمادهم على أحاديث ضعيفة .

وعن طريقة الإمام أبى عيسى الترمذى قال ابن العربى المالكى فى عارضة الأحوذى — فيه حلاوة مقطع ونفاسة منزع وعذوبة مشرع وفيه أربعة عشر علماً فرائد صنف وذلك أقرب إلى العمل وأسند وصحح وأشهر وعدد الطرق وجرح وعدل وأسمى وأكنى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك وبين اختلاف العلماء فى الرد والقبول لآثاره وذكر اختلافهم فى تأويله وكل علم من هذه العلوم أصل فى بابه وفرد فى نصابه فالقارئ له لا يزال فى رياض مونقة وعلوم متفقة منسقة وهذا شئ لا يعمه إلا العلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ النذير والتدبير .[45]

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسى فى كتابه شروط الأئمة " وأما أبو عيسى الترمذى فكتابه وحده على أربعة أقسام قسم صحيح مقطوع به وهو ما وافق فيه البخارى ومسلماً وقسم على شرط الثلاثة دونهما وقسم أخرجه للضدية أي ضد الصحيح وأبان عن علته ولم يغفله ، قال المقدسي في شروط الأئمة الستة ص12 القسم الثالث أحاديث أخرجوها للضدية فى الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة وقسم رابع أبان هو عنه وقال ما أخرجت فى كتابى إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه وكان من طريقته — رحمه الله تعالى — أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول " وفى الباب عن فلان وفلان " ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة ، والله أعلم .[46]

وقال الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة " اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب والغرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما فى كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طريق أو مختلفاً فى إسناده وفى بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبى ، نعم قد يخرج عن سيئ

الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبى فروة وغيره وقد قال أبو داود فى رسالته إلى أهل مكة : ليس فى كتاب السنن الذى صنفته من متروك الحديث شئ وإذا كان فيه حديث منكر يبين أنه منكر ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له أو لمتروك متفق على تركه فإنه قد خرج لمن قد قيل فيه أنه متروك ولمن قد قيل فيه أنه متهم بالكذب وقد كان أحمد بن صالح المصرى وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على ترك حديثه وحكى مثله عن النسائى والترمذى يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلاً ومن يهم كثيراً ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزنى ولم يجمع على ترك حديثه بل قد قواه قوم وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب وحكى الترمذى فى العلل عن البخارى أنه قال فى حديثه فى تكبير صلاة العيدين هو أصح حديث فى هذا الباب قال وأنا أذهب إليه وأبو داود قريب من الترمذى فى هذا بل أشبه انتقاداً للرجال منه .[47]

سار الإمام الترمذي رحمه الله تعالى على سنن المحدثين فى الرواية فروى الأحاديث في كتابه بأسانيدها، وهو ما سمي بالإخراج، لأن رواية الحديث الشريف مسندا تبين مخرج الحديث – أي الطريق الذي أتى منه الحديث وروى به – وقد وفى الإمام الترمذي الإسناد حقه من العناية في كتابه فعدد طرق الحديث الواحد وبين اختلاف الرواة واتفاقهم، فتنوعت طرقه وتعددت، وهي فى جملتها أربعة، وافق في كثير منها طريقة الإمام مسلم في كتابه، وتفرد بأشياء لم يسبق إليها، وهذه الطرق هي:

1- جمع أسانيد الحديث المتعددة في سياق واحد.
2- تعداد الأسانيد، وذكر المتن عقب الإسناد الأول.
3- إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية.
4- الإشارة إلى الإسناد.

يفعل كل واحدة من هذه الصور في بعض الأحيان، ولا نعني أنه يجمعها في كل باب، ولا في الباب الواحد، كما أن الصور الثلاثة الأولى وجدت فى غير الجامع أيضًا، لكنا نقصد إلى دراستها على ضوء كتابه، وذلك يوضح منهج غيره من المحدثين فى مصنفاتهم .[48]

وعليه فالإمام الترمذي سار على طريقة مسلم من حيث أتى بالطرق والمتابعات في مكان واحد، ونبه على اختلاف ألفاظ الرواة أيضًا، وذلك ما امتازت به طريقة مسلم، ولم يفته

أن يأتي بالفقه أيضًا لكنه تجنب تكرار الحديث وتقطيعه إلا قليلا نادرا وهكذا أتى الإمام الترمذي بمزايا طريقة مسلم، وهي طريقة مهمة، فضل بسببها كتاب الإمام مسلم على الإمام البخاري .[49]

ولقد تحدث الإمام الترمذي عن أحاديث كتابه بما يستأنس به لمعرفة طريقه وشرطه، فقال فى علل الجامع: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض العلماء ما خلا حديثين كما سوف أذكره في المطلب الخاص بما امتاز به على غيره من الكتب فأفاد أنه بني اختيار أحاديث الكتاب على عمل العلماء بها فى الجملة، فكل حديث استدل به مستدل أو احتج به عالم، فهو من شرطه، وهو شرط فسيح جدا ولكن الإمام الترمذي لا ينزل إلى الواهي أو الموضوع، لأن الأئمة لا يحتجون بالواهي ولا بالموضوع وقد دل الاستقراء على أن شرطه هو: أن يخرج أحاديث الطبقة الرابعة[50] من الرواة فمن فوقهم .[51]

ولقد وجه الإمام الترمذي همته نحو الأحاديث التى يصلح الاستدلال بها لتراجم كتابه، وسلك الطرق إلى جمعها واستيعابها، والاختيار منها على أساس شرطه الذى اختار فى كتابه، والذي يتسع لكثير من الأحاديث وبديهي أنه لم يستطع أن يخرج كل ما اختاره لأن هذا العمل يستدعي طول الكتاب جدا، والمؤلف يروم الاختصار تيسيرا للمنفعة، قال في ختام جامعه وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة.

ومن هنا نوع طريقة جمع أحاديث الباب فى كتابه إلى مسلكين سلكهما في كل باب من أبواب الكتاب.

الأول: رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها.

الثاني: الإشارة إلى أحاديث في معنى ما خرجه فى الباب بأن يذكر رواتها من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين فيقول: وفى الباب عن فلان وفلان.

وسار في عمله هذا كله مراعيا منزلة الأحاديث بعضها من بعض فى الترتيب، على طريقة فنية غزيرة الفوائد في صناعة الحديث فضلا عن الفقه فى دلالتها على مسألة الباب، وقد سبق الإمام مسلم لهذه الناحية فى كتابه، فإنه يخرج في كثير من الأحيان أحاديث عن عدد من الصحابة، ويراعي فى روايتها الناحية الفنية فأتى الإمام الترمذي في جمع الأحاديث على منهج الإمام مسلم غير أنه لم يلتزم طريقته بل أخرج بعضا على قدر الحاجة التى يريدها وأشار إلى البعض الآخر، فأتى بما يهدف إليه الإمام مسلم من الفوائد الفنية الحديثية، وتفرد ببعض مسالك في ترتيب الأحاديث وفي أنه يوضح مقصوده الحديثي في مقابلة اكتفاء الإمام مسلم بالإشارة إليه.[52]

موضوع الكتاب

أما عن موضوع الكتاب " الجامع للإمام أبى عيسى الترمذى فهو جمع الأحاديث النبوية وإثباتها بأسانيدها للنبي صلى الله عليه وسلم والحديث الشريف صناعة وفقهاً ويدل على ذلك ما تحدث به الإمام أبو عيسى الترمذى عن تأليفه كتابه فقال " وإنما حملنا على ما بينا فى هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم : هشام بن حسان وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح وسعيد بن أبى عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا فجعل الله فى ذلك منفعة كثيرة فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله به المسلمين فهم القدوة فيما صنفوا " .[53]

ونحن إذا نظرنا إلى الفوائد نجدها في جملتها ترجع إلى أمرين:

1- الصناعة الحديثية.

2- الفقه استنباطا واختلافاً.

فنستطيع أن نخلص إلى نتيجة وهي: أن موضوع كتاب الإمام الترمذي "الجامع" هو الحديث الشريف صناعة وفقهاً.

ما امتاز به على غيره من الكتب

لقد امتاز كتاب " الجامع " للإمام أبى عيسى الترمذي رحمه الله تعالى عن غيره من الكتب فى بيان الأحكام الفقهية ودرجة الأحاديث والرواة .

ولم يلتزم الإمام الترمذى فى جامعه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته نعم قد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج وهذا شرط واسع فإنه على هذا خرج كل حديث بهذه المثابة سواء صح الطريق إليه أو لم يصح لكنه تكلم على كل حديث بما يليق بحاله.

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما فى هذا الكتاب معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث " أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف أو سفر " .[54، 55]

وثانيهما حديث " فإن عاد – أى شارب الخمر – فى الرابعة فاقتلوه " .[56]

وهذا الذى قاله فى حديث شارب الخمر هو كما قال فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه فقد ذهب جماعة إلى جواز الجمع فى الحضر لمن لا يتخذه عادة وبه قال ابن سيرين وأشهب وحكى عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث واختاره ابن المنذر .

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التى وقعت فى كتابه إنما هى فى باب الفضائل والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح فى الحلال والحرام .[57]

وقال ابن رجب فى شرح علل الترمذى :

اعلم أن الترمذى قسم فى كتابه هذا الحديث إلى صحيح وحسن وغريب وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة فى حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين فى الحديث ، وقد يفرد أحدها فى بعض الأحاديث وقد نسب طائفة من العلماء الترمذى إلى التفرد بهذا التقسيم ولاشك أنه هو الذى اشتهرت عنه هذه القسمة وقد سبقه الإمام البخارى إلى ذلك كما ذكره الترمذى عنه فى كتاب " العلل " أنه قال فى حديث " البحر هو الطهور ماؤه "[58]و هو حديث حسن صحيح وأنه قال فى أحاديث كثيرة هذا حديث حسن .[59]

لقد قسم الباحثون فى هذا الفن أحاديث الجامع أربعة أقسام **الأول** : قسم صحيح مقطوع بصحته وهو ما وافق فيه البخارى ومسلم ، **الثانى** : قسم على شرط أبى داود والنسائى .

الثالث : قسم أخرجه للضدية فى موضع الخلاف أى أنه فى مسألة من مسائل الفقه يأتى بدليل المذهب الراجح ثم يخرج دليل المذهب المخالف ويوازن بينهما ويبين علل الحديث .

الرابع : أبان عنه فى كتابه أنه أخرجه لأنه قد أخذ به بعض الفقهاء وليس فى الموضوع غيره فشرطه واسع جداً ، يجعل كل حديث عمل به فقيه داخلاً فى شرطه لذلك جمع فى كتابه الصحيح والواهى والمتصل والمنقطع والسالم والمعل .

وقد كان لتلمذته على يد الشيخين أثر كبير فى تفصيل أنواع الحديث فى كتابه حيث أراد أن يلحق كتابه بالصحيحين فيؤخذ منه الصحيح ويتميز فبين كل نوع من أنواع الحديث وميزه ولم يسكت عن علل الأحاديث كما فعل كثيرون غيره بل بين ذلك كله فتكلم على الأسانيد والرواة وأعطى كل حديث حكمه الذى يبين نوعه ورتبته فيقول " هذا حديث صحيح " أو " حسن " أو " مرسل " أو " غريب " .

وهكذا يميز أنواع الحديث ويكشف عن عللها بتعبير واف وبيان شاف كان محل إطراء العلماء وثنائهم وهذه خصيصة من خصائص كتابه لا يساهمه فيها أحد برز فيها مجهوده العظيم

وشخصيته فى وضع كتابه فإنا لا نجد فى كتب الحديث الأخرى هذا التمييز الدقيق لكل حديث ببيان نوعه ودرجته من الصحة أو شرح ما فيه من القوادح إن كان فيه قوادح .

وهذا كتاب " السنن " للإمام أبي داود يعتبره كثير من العلماء أصح من " الجامع " يقول مؤلفه رحمه الله تعالى فى رسالته[60] لأهل مكة : (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، وفيه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض) وهنا الإمام أبو داود يبين ما فيه وهن شديد وما سكت عنه فهو صالح ، وهذا لا يبلغ عمل الإمام أبي عيسى الترمذي في دقته ، لأن كلمة " صالح " تشمل الصحيح والحسن والضعيف الذي يصلح للاعتبار به .

ومن هنا فإن القارئ الفهم يمكنه أن يعرف أنواع حديث الجامع وأقسامه مما صنعه مؤلفه نفسه ونستطيع بعد أن نقول أن ما يحتويه الكتاب من أحاديث تندرج فى هذه الأنواع الآتية — الصحيح ، الحسن ، الضعيف ، الغريب ، المرسل ، المنقطع ، المضطرب ، المعلل ، الشاذ ، والذى يقابله من الصحيح يسمى المحفوظ والمنكر ومقابله من الصحيح يسمى المعروف ، المدلس ، المرسل الخفى ، الموقوف ، المقطوع، وهى أنواع كثيرة جداً " ذكرت منها ما كان متكرراً كثير الوقوع فى الجامع وبالتأمل نجد أن أبا عيسى قسمها من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام ، صحيح وحسن وضعيف ، وكثيراً ما يعبر عن الضعيف بالغرابة مفردة عن رتبة الحسن أو الصحة فيقول هذا " حديث غريب " والإمام الترمذى فى هذا أول من قسم الأحاديث فى كتاب مصنف هذا التقسيم ولم يكن مشهوراً من قبل وإنما أخذه عن بعض شيوخه كالإمام البخاري وغيره فقد روى عنهم أحكام متفرقة بالصحة وأحكام بالحسن وأحكام بالضعف .[61]

ومن مميزات كتابه :

1- جمع الإمام الترمذي فى كتابه أنواع الحديث الصحيح والحسن والغريب والضعيف، وكان فيما خرجه من الضعيف بعض الواهيات .[62]

2- يروى الإمام الترمذي الأحاديث المرفوعة، ويبين نوعها ومرتبتها من الصحة والضعف، فكل ما كان فى حديثه من الضعف فقد بينه، ولااستدراك عليه فى رواية ذلك كله، لأنها داخلة فى شرطه.

3- ميز الإمام الترمذي أنواع الحديث فى الجامع ببيان نوع الحديث ورتبته صراحة.

4- امتاز كتاب الإمام الترمذي بأنه جعلت فيه الأنواع الأساسية تدور على هذه الثلاثة، الصحيح، الحسن، الغريب، وكان له السبق في تقسيم الأحاديث إلى المراتب الثلاثة

صحيح، حسن، ضعيف في تصنيف مبني على ذلك، وقد عني بالحديث الحسن ونوه به حتى كان كتابه أصلا ومرجعا فى هذا النوع.

5- امتاز كتابه بتركيب الأنواع فى الحكم على الحديث، وقد تبين نتيجة التحقيق فيها:

- أن الحديث إذا روى من طريق صحيح مع الغرابة يقول فيه صحيح غريب.
- وإن كان حسنا مع الغرابة أيضًا قال فيه "حسن غريب".
- وإذا تعدد الإسناد وكان الحديث صحيحا قال حسن صحيح
- وإن كان في بعض طرقه غرابة أو كان غريبا متنا وإسنادا وتردد فيه قال: حسن صحيح غريب مبينا نوع الغرابة غالبا.
- تميز جامع الترمذي أيضًا بأنه في كثير من الأحيان يشرح حكم الحديث، فيوجهه ويوضح علته إذا أعله وبذلك يكون الكتاب فى الحقيقة مرجعا عظيما في تطبيق قواعد العلل وأصول الحديث، ومن أنفع كتب الحديث لطالبه للتدرب على فنون الحديث وعلومه.

فهو لطالب الحديث أستاذ ومعلم وللعالم مبصر ومذكر يصنع العالم المحدث، وهو تذكرة للعالم المتبحر لما يفيض به من غزير الفوائد وجليل المقاصد .[63]

وقال ابن الرشيد: إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه وهو علم ثان، وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب وهو علم ثالث، والأسماء والكنى وهو علم رابع، والتعليل والتجريح وهو علم خامس، ومن أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ومن لم يدركه ممن أسند عنه فى كتابه وهو علم سادس وتعديد من روى ذلك الحديث، وهو علم سابع .[64]

ثم نرجع البصر في جامع الترمذي نقرأه فنرى أن الإمام الترمذي يترجم للمسألة ويورد فيها حديثا أو أكثر ثم يتبع ذلك بآراء الفقهاء فى المسألة وعملهم بحديثه، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا، ويأتي بذلك واضحا مبينا ويتكلم فى الرجال والأسانيد، وما تشتمل عليه الأسانيد من علل، ويذكر ما فى الحديث من طرق، ثم إن كانت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة، فإنه يشير إليها بقوله: وفى الباب عن فلان وفلان من الصحابة .[65]

مكانة جامع الترمذى بين كتب السنة

يُعتبر كتاب الجامع للإمام أبى عيسى هو أجل كتب الترمذى وأنفعها وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد الموسوعات الحديثية المشهورة وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال " جامع الترمذى " ويقال له أيضاً " سنن الترمذى " ولم يتحرج بعض العلماء من إطلاق لفظ

الصحيح عليه فيقولون صحيح الترمذى وهو تساهل ومجازفة ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم وروى عنه أنه قال صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم .[66] وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى فى كتابه شروط الأئمة الستة . سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى بهراة وجرى بين يديه ذكر أبى عيسى الترمذى وكتابه فقال "كتابه عندى أنفع من كتاب البخارى ومسلم لأن كتابى البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبى عيسى قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس " .[67]

وقال ابن الأثير فى جامع الأصول عن كتاب الجامع للترمذى "كتابه الصحيح أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة وأقلها تكراراً وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .[68]

عناية العلماء بجامع الترمذى

كان لكتاب الإمام أبي عيسى الترمذى نصيب وافر من العناية والاهتمام مثله مثل الصحيحين للبخارى ومسلم فى العناية والاهتمام والشرح والتعليق والتوضيح ولقد قام جماعة من أئمة الحديث بشرحه وتوضيح ما فيه من الأحكام والمعانى والفوائد هذه الشروح هى كالآتى :

1. شرح الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى (المعروف بابن العربى المالكى) ت 546هـ و اسمه " عارضة الأحوذى فى شرح الترمذى "[69]، قال السيوطى فى " قوت المغتذى " لا نعلم أنه شرحه أحد كاملاً إلا القاضى أبو بكر بن العربى فى كتابه " عارضة الأحوذى " .[70]
2. شرح الحافظ أبى الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى ت 734هـ[71] واسمه " النفح الشذى فى شرح جامع الترمذى " ، قال عنه ابن حجر فى " الدرر الكامنة " فى ترجمة ابن سيد الناس : وشرع لشرح الترمذى ولو اختصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد فوقف دون ما يريد .[72]
3. شرح الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقى المتوفى سنة 806هـ [73] قال الحافظ السيوطى أن الحافظ زين الدين العراقى أيضاً لم يتم .[74]
4. شرح الحافظ سراج الدين عمر بن على ابن الملقن وشرح زوائده على الصحيحين وأبى داود ت 804هـ .[75]

5. شرح سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ت 805هـ كتب منه قطعة ولم يكمله وسماه العرف الشذى على جامع الترمذى .[76]
6. شرح الشيخ الإمام الحافظ أبى الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن حسن بن رجب البغدادى الحنبلى ت 795هـ .[77]
7. شرح ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد العسقلانى المصرى ت 852هـ قال فى " فتح البارى " فى شرح حديث حذيفة أتى رسول الله ﷺ سباطة [78] قوم فبال قائماً ما لفظه : و لم يثبت عن النبى ﷺ فى النهى عنه أى عن البول قائماً شئ كما بينته فى أوائل " شرح الترمذى " .[79]
8. شرح الحافظ الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد بن سابق السيوطى ت 911هـ وسمّاه " قوت المغتذى على جامع الترمذى " .[80]
9. شرح العلامة محمد بن طاهر بن على الصديقى الفتنى ت 980هـ .[81]
10. شرح الشيخ أبى الطيب السندى فى المطبعة النظامية فى الهند .[82]
11. شرح الشيخ سراج أحمد السرهندى وهو بالفارسية .[83]
12. شرح أبى الحسن بن عبد الهادى السندى المدنى ت 1139هـ بالحرم النبوى وهو شرح لطيف .[84]
13. شرح الحافظ أبى العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى ت 1253هـ باسم تحفة الأحوذي والكتاب مطبوع بتحقيق محمد عبد المحسن الكتبى – طبعة مؤسسة قرطبة – القاهرة – الطبعة الثانية .
14. شرح الإمام اليجمعوى – على بن السيد بن سليمان الدمنتى المغربى المالكى الشاذلى نزيل مصر وسماه " نفع قوت المغتذى على جامع الترمذى " .[85]
15. شرح الشيخ محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميرى الهندى ت 1352هـ وسماه " العرف الشذى شرح سنن الترمذى " وهو مطبوع طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – 2007م – تحقيق – عمرو شوكت .

و كان من عناية العلماء بجامع الإمام الترمذى أن اختصره غير واحد من العلماء منهم :

(أ) مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل البالسى الشافعى ت 729هـ .[86]
(ب) مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى ت 710هـ .[87]

(ج) قال الإمام السيوطى فى تدريب الراوى ، لا يختص المستخرج بالصحيحين فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبى داود وأبو على الطوسى على الترمذى وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وأملى الحافظ أبو الفضل العراقى على المستدرك مستخرجاً لم يكمل .[88]

دراسات حول جامع الترمذي: منها.

- تراث الترمذي العلمي: للدكتور أكرم ضياء العمري، وصدرت طبعته الأولى عن مكتبة الدار فى المدينة المنورة سنة 1991م.
- تحقيق اسمى الصحيحين واسم جامع الترمذي للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، طبع فى مكتبة المطبوعات الإسلامية في حلب سنة 1993م.
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر، وقد صدرت الطبعة الأولى عن مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة سنة 1970م ثم طبعته مؤسسة الرسالة سنة 1988م.

الخاتمة

يتجلى من خلال هذه الدراسة أن الإمام الترمذي يعد من أبرز أئمة الحديث الذين جمعوا بين الرواية والدراية، حيث ظهر تميزه بوضوح في كتابه "الجامع" المعروف بسنن الترمذي، الذي لم يكن مجرد كتاب لجمع الأحاديث، بل كان موسوعة حديثية نقدية وفقهية في آن واحد. فقد اعتنى فيه بترتيب الأبواب، وذكر الأحاديث، ثم بيان درجتها من صحة أو حسن أو ضعف، مع الإشارة إلى عللها أحيانا، وذكر مذاهب العلماء واختلافهم في المسائل الفقهية.ويبرز منهج الإمام الترمذي في كونه يجمع بين عرض الحديث والحكم عليه، مع بيان العمل عليه عند أهل العلم، وهي ميزة قل أن توجد بهذا الوضوح في غيره من كتب السنن. كما تميز أسلوبه بالاختصار غير المخل، والدقة في العبارة، والقدرة على الإشارة إلى القضايا النقدية العميقة بألفاظ يسيرة، مما يدل على تمكنه في علم علل الحديث ومعرفته الواسعة بأقوال النقاد.وقد تأثر الإمام الترمذي بشيوخه الكبار، وعلى رأسهم الإمام البخاري، فانعكس ذلك في طريقته في نقد الأسانيد، وتتبع الطرق، والتنبيه على العلل الخفية، مع استقلاله في بعض الترجيحات والاختيارات، مما يدل على شخصيته العلمية المتميزة. كما أن عنايته ببيان "الحديث الحسن" وتحريره لهذا المصطلح تعد من إسهاماته البارزة في علوم الحديث، حيث أسهم في توضيح مراتبه وتقريبه للدارسين، وربطه بالتطبيق العملي من خلال كتابه.ويؤكد هذا كله أن سنن الترمذي يمثل نموذجا فريدا في التأليف الحديثي، جمع بين

خدمة النص النبوي، وبيان علله، وربطه بالفقه والعمل، مما جعله مرجعا أساسيا للعلماء وطلبة العلم، ومصدرا غنيا لدراسة مناهج المحدثين وأساليبهم في النقد والتحليل.

النتائج

يتبين من خلال هذه الدراسة والتحليل أن أهم النتائج يمكن استخلاصها على النحو الآتي:

1- تبين أن الإمام الترمذي من الأئمة الذين جمعوا بين الرواية والدراية، فلم يقتصر على نقل الأحاديث، بل اعتنى بنقدها وبيان درجاتها وعللها.

2- ظهر أن كتابه "الجامع" يعد من المصادر الحديثية المتميزة التي جمعت بين الحديث والفقه، مع بيان مذاهب العلماء واختلافهم.

3- تأكد أن منهج الإمام الترمذي يقوم على الجمع بين إيراد الحديث والحكم عليه، مع بيان العمل به عند أهل العلم، وهي سقمة بارزة في كتابه.

4- تبين تمكن الإمام الترمذي في علم علل الحديث، من خلال إشاراته الدقيقة إلى العلل الظاهرة والخفية، واعتماده على أقوال كبار النقاد.

5- ظهر تأثره الواضح بشيوخه، وعلى رأسهم الإمام البخاري، في منهجه النقدي وتتبع الأسانيد والكشف عن عللها.

6- ثبت أن للإمام الترمذي دورا بارزا في تحرير مصطلح "الحديث الحسن" وبيان مراتبه، مما أسهم في تطوير علوم الحديث.

7- تبين أن سنن الترمذي يمثل مرجعا أساسيا للباحثين، لما يحتويه من جمع بين خدمة السنة النبوية والدراسة النقدية والفقهية.

التوصيات

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج علمية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المهمة على النحو الآتي:

1- يُوصى بالعناية بكتاب "الجامع" للإمام الترمذي دراسةً وتحقيقاً، لما يحتويه من مادة حديثية وفقهية ونقدية غنية.

2- ضرورة إبراز منهج الإمام الترمذي في النقد الحديثي ضمن المناهج الدراسية في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية.

3- الاهتمام بدراسة علم العلل عند الإمام الترمذي وربطه بتطبيقات المحدثين في كتب العلل المتقدمة.

4- تشجيع الباحثين على دراسة مصطلح "الحديث الحسن" عند الإمام الترمذي ومقارنته بتعريفات غيره من النقاد.

5- العمل على استخراج القواعد الحديثية والفقهية من كتاب "الجامع" بصورة منهجية تساعد طلبة العلم.

6- الاهتمام بدراسة أثر شيوخ الإمام الترمذي، وخاصة الإمام البخاري، في تكوين منهجه النقدي.

7- ضرورة إعداد دراسات مقارنة بين "سنن الترمذي" وبقية الكتب الستة لإبراز خصوصيته العلمية والمنهجية.

.....

الهوامش

[1] سَوْرَة: هكذا جاء فى تقريب التهذيب وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة ولم يضبطه أحد كتابة – تقريب التهذيب ص500 رقم 6206 توضيح المشتبه 203/5.

[2] ثقات ابن حبان 153/9 ، وفيات الأعيان 278/4 ، الوافى بالوفيات 294/4 ، سير أعلام النبلاء 270/13، المعين فى طبقات المحدثين ص 104 رقم 1178 ، شذرات الذهب 174/2 ، تذكرة الحفاظ 633/2 ، طبقات الحفاظ ص 278 رقم 635 ، العبر 62/2 ، ميزان الاعتدال 678/3 ، النجوم الزاهرة 88/3 ، نكت الهميان فى نكت العميان ص 265 ، لسان الميزان 371/7 ، التاج المكلل ص 112 رقم 89 ، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد 92/1 ، الفهرست للنديم ص 289 ، حاشية التحبير 196/1 ، الخلاصة للخزرجى 447/2 ، تاريخ الإسلام وفيات سنة 279هـ ص 459 ، اللباب فى تهذيب الأنساب 174/1 ، الكاشف 180/4 ، دول الإسلام 168/1 ، المختصر فى أخبار البشر 56/2 ، البداية والنهاية 66/11 ، مرآة الجنان 193/2 ، تاريخ ابن الوردى 242/1 ، الوفيات لابن قنفد ص 189 رقم 279 ، مفتاح السعادة 137/2 ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان 189/3 ، تهذيب التهذيب 344/9 ، تهذيب الكمال 250/26 ، الأعلام للزركلى 322/6 ، تاريخ التراث العربى 299/1 ، معجم المؤلفين 104/11 ، تقريب التهذيب 500 رقم 6206 ، دائرة المعارف للأعلمى 46/14 ، كشف الظنون 559/1 ، هدية العارفين 19/2 .

[3] البوغي: نسبة إلى بوغ بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة وهي قرية من قرى الترمذ على ستة فراسخ – الأنساب 415/1.

[4] الأنساب 278/3 ، تهذيب الكمال 250/26 ، تهذيب التهذيب 344/9 ، سير أعلام النبلاء 270/13 ، الرسالة المستطرفة 11/1 المغنى في ضبط الأسماء ص139.

[5] وفيات الأعيان 278/4 ، الوافى بالوفيات 294/4 ، لسان الميزان 371/7 ، تهذيب الكمال 250/26 ، سير أعلام النبلاء 270/13 .

[6] بَلْخ : هكذا جاءت في معجم البلدان مضبوطة الشكل فقط وهي من أجل مدن خراسان وأكثرها خيراً وأوسعها غلة – معجم البلدان 568/1.

[7] جيحوْنُ: بالفتح وهو اسم أعجمي وسمي بذلك لاجتياجه الأرضين – معجم البلدان 228/2.

[8] الأنساب للسمعانى 459/1 ، معجم البلدان 31/2 .

[9] الأنساب 459/1 تذكرة الحفاظ 634/2 دائرة المعارف الإسلامية 222/5 – 231 مادة ترمذ – نقلاً عن تراث الترمذي العلمي ص: 5 – 7 بتصرف.

[10] بضع: بالفتح والكسر ما بين الثلاث إلي العشر وقال الفراء البضع ما بين الثلاثة إلى ما دون العشرة ، لسان العرب 99/2.

[11] تاريخ الإسلام وفيات سنة 279هـ ص 459 ونكت الهميان للصفدى ، ص 265 ، مقدمة سنن الترمذي للشيخ أحمد شاكر 80/1.

[12] مقدمة سنن الترمذى للشيخ أحمد شاكر 80/1 .

[13] الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، ص 9 .

[14] الأنساب للسمعانى 459/1 .

[15] وفيات الأعيان 278/4 .

[16] ميزان الاعتدال 678/3 .

[17] تاريخ الإسلام وفيات سنة 279هـ ص 459 – 462 .

[18] تاريخ الإسلام للذهبى وفيات سنة 279 ص 462 ، عارضة الأحوذى 5/1-6 .

[19] الإرشاد فى معرفة علماء الحديث 905/3 .

[20] سير أعلام النبلاء 247/13 ، وفيات الأعيان 278/4 .

[21] كشف الظنون 1059/2 ، معجم المؤلفين 105/11 ، هدية العارفين 19/2.

[22] تهذيب التهذيب 344/9 ، شذرات الذهب 175/2 .

[23] تهذيب التهذيب 344/9 .

[24] الفهرست لابن النديم ص 289 ، هدية العارفين 19/2 .

[25] البداية والنهاية 66/11 .

[26] تهذيب التهذيب 344/9 .

[27] الإمام الترمذى والموازنة بينه وبين الصحيحين ص 29 ، سنن الترمذي 545/5.

[28] معجم المؤلفين 105/11 – كشف الظنون 862/2 .

[29] كشف الظنون 582/2 – البداية والنهاية 67/11 .

[30] كشف الظنون 832/1 .

[31] تراث الترمذي العلمي ص:15.

[32] وفيات الأعيان 278/4 – سير أعلام النبلاء 270/13 – الوافى بالوفيات 294/4 – شذرات الذهب 174/2 – لسان الميزان 371/7 – النجوم الزاهرة 88/3 – الأنساب 174/1 – الوفيات لابن قنفذ ص 189 رقم 279 – تهذيب التهذيب 344/9 .

[33] الإمام الترمذى والموازنة بينه وبين الصحيحين ص 44 – 45 .

[34] كشف الظنون 559/1 .

[35] الرسالة المستطرفة ص 11 .

[36] سير أعلام النبلاء 274/13 .

[37] تاريخ الإسلام وفيات سنة 279 ص 462 .

[38] هدية العارفين 19/2 .

[39] تهذيب التهذيب 345/9 .

[40] البوغي: بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي أخرها الغين المعجمة هذه النسبة إلا بوغ وهي قرية من قرى الترمذ ، الأنساب للسمعاني 415/1.

[41] شذرات الذهب 175/2 .

[42] الإمام الترمذى والموازنة ص 44 .

[43] كشف الظنون 559/1 .

[44] مفتاح السعادة 144/2 .

[45] عارضة الأحوذى 5/1 – 6 .

[46] شروط الأئمة الستة لأبى الفضل المقدسى ص 13 – 14 .

[47] شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص 54 – 55 .

[48] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص74.

[49] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص 103- 104.

[50] الطبقة الرابعة: قوم شاركوا الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يلازموه كثيرا، وهو شرط الترمذي، وفى الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا

شرطه دون شرط أبي داود – والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا . الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص57 بتصرف يسير.

[51] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص 55 بتصرف يسير.

[52] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص105 بتصرف يسير.

[53] سنن الترمذي 5/ 546 ، الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، ص 48 .

[54] أخرجه الترمذى كتاب الصلاة / باب ما جاء فى الجمع بين الصلاتين فى الحضر 354/1 رقم 187 وقال وفى الباب عن أبى هريرة . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد رُوى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلى . قلت: حديث الترمذي عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه صحيح ، قاله الشيخ أحمد محمد شاكر فى التحقيق.

[55] ذكره ابن رجب الحنبلي فى شرح علل الترمذي ص43.

[56] أخرجه الترمذى كتاب الحدود / باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد فى الرابعة فاقتلوه 48/4 رقم 1444 ، قال وفى الباب عن أبى هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وجرير وأبى الرمد البلوى وعبد الله بن عمرو . والحاكم فى المستدرك ، كتاب الحدود/ باب حد شارب الخمر 372/4 وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

[57] التعريف بكتب الحديث الستة ص 118 – 119 .

[58] أخرجه أبو داود كتاب الطهارة / باب الوضوء بماء البحر 46/1 رقم 83 والترمذى كتاب الطهارة / باب ما جاء فى ماء البحر أنه طهور 100/1 رقم 69 وقال وفى الباب عن جابر والفراس وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبى ﷺ أبو بكر وعمر وابن عباس لم يروا بأساً بماء البحر .

[59] شرح علل الترمذى لابن رجب ص 258 .

[60] رسالة أبى داود إلى أهل مكة ، ص 27 .

[61] الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه ص 154 – 157 ، قواعد التحديث للقاسمى ص 84 .

[62] فقد روى حديثا لمحمد بن سعيد الشامي المصلوب الوضاع وهو حديث بلال يرفعه: عليكم بقيام الليل.... 552/5 رقم الحديث 3549.

[63] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص229 – 231 بتصرف.

[64] قوت المغتذي للامام السيوطي ج1 ص15 ، مقدمة تحفة الأحوذي ص175 – 176.

[65] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص44.

[66] التعريف بكتب الحديث الستة – محمد أبو شهبة ص 117 – 118 .

[67] شروط الأئمة الستة لأبى الفضل المقدسى ص 16 .

[68] جامع الأصول لابن الأثير 114/1 .

[69] كشف الظنون 559/1 .

[70] مقدمة تحفة الأحوذى 369/1 .

[71] كشف الظنون 559/1 .

[72] الدرر الكامنة 330/4 . والكتاب مطبوع بتحقيق د/ أحمد معبد عبد الكريم – طبعة دار العاصمة – الرياض – 1409هـ.

[73] كشف الظنون 559/1 .

[74] مقدمة تحفة الأحوذى 371/1 .

[75] كشف الظنون 559/1 .

[76] كشف الظنون 559/1 .

[77] كشف الظنون 559/1 .

[78] سباطة – السباطة والكناسة : الموضع الذى يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل وقيل هى الكناسة نفسها، النهاية فى غريب الحديث 335/2 .

[79] فتح البارى شرح صحيح البخارى كتاب الوضوء / باب البول عند سباطة قوم 330/1 رقم 226 .

[80] كشف الظنون 559/1 – مقدمة تحفة الأحوذى 383/1 .

[81] مقدمة تحفة الأحوذى 384/1 .

[82] مقدمة تحفة الأحوذى 385/1 .

[83] مقدمة تحفة الأحوذى 385/1 .

[84] مقدمة تحفة الأحوذى 385/1 .

[85] هدية العارفين 776/1 .

[86] كشف الظنون 559/1 – مقدمة تحفة الأحوذى 385/1 .

[87] كشف الظنون 559/1 – مقدمة تحفة الأحوذى 385/1 .

[88] تدريب الراوى 116/1 – 117 .

المصادر و المراجع

1. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، 1398 هـ
2. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، بيروت: دار الفكر، 1406 هـ
3. ابن حجر العسقلانى، أحمد بن على، فتح البارى شرح صحيح البخارى، بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ
4. ابن رجب الحنبلى، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذى، الرياض: مكتبة الرشد، 1421 هـ
5. ابن سيده، على بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت: دار الكتب العلميه، 1421 هـ
6. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، 1399
7. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، بيروت: دار الفكر، 1407 هـ
8. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، بيروت: دار الفكر، 1415 هـ
9. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1414 هـ
10. أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ
11. أكرم ضياء العمرى،دراسات فى علم علل الحديث، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1405 هـ
12. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، قاهره: مجمع اللغة العربية، 1425 هـ
13. البخارى، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، بيروت: دار الكتب العلميه، 1422 هـ
14. البستانى، بطرس، محيط المحيط، بيروت: مكتبة لبنان، 1987 م
15. البيهقى، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414 هـ
16. الترمذى، محمد بن عيسى، الجامع، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ
17. الجرجانى، على بن محمد، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403 هـ
18. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، بيروت: دار العلم للملايين، 1407 هـ
19. الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397 هـ
20. الخطيب البغدادى، أحمد بن على، تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417 هـ
21. الخطيب البغدادى، أحمد بن على، الجامع لأخلاق الراوى، الرياض: مكتبة المعارف، 1403 هـ
22. الدارقطنى، على بن عمر، العلل، الرياض: دار طيبة، 1405 هـ
23. الذهبى، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413 هـ
24. الذهبى، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ
25. الرازى، محمد بن أبى بكر، مختار الصحاح، بيروت: دار الفكر، 1415 هـ
26. السخاوى، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،بيروت:دار الكتب العلمية، 1424 هـ
27. السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن، تدريب الراوى، بيروت: دار الكتب العلميه، 1416 هـ

28. مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412 هـ
29. النسائى، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 هـ
30. الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415 هـ
31. الفيومى، أحمد بن محمد، المصباح المنير، بيروت: المكتبة العلمية، 1407 هـ
32. الزبيدى، محمد مرتضىٰ، تاج العروس، بيروت: دار الهداية، 1405 هـ
33. النووى، يحيىٰ بن شرف، التقريب والتيسير، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405 هـ